ستراتيجية التنمية الزراعية في العراق

اعداد أ.د. جميل محمد جميل الدباغ
خبير الاقتصاد الزراعي

توطئة

فرضت التطورات الاقتصادية والمالية والنقدية الدولية الجارية مطلع الثمانينيات مراجعة نقدية جدية للسياسات الاقتصادية والمالية في البلدان النامية بشكل عام.

وبدأت هذه المراجعة بتبني وتطبيق سياسات للتثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي من اجل تصحيح الاختلالات الاقتصادية عامة والسوق الزراعية التي خلفتها التطورات الخارجية والداخلية إضافة للأوضاع غير المتوازنة التي خلفتها وعدم الاستقرار في بلدنا العراق بشكل خاص.

وقد اتبعت تلكم السياسات بسياسات وبرامج اخرى اطلق عليها سياسة تمليك المشروع العام للقطاع الخاص (privatization) لمعالجة ظواهر الانخفاض في الكفاءة الاقتصادية والمالية للمشاريع العامة وظاهرة التوسع المستمر في حجم القطاع العام فضلاً عن معالجة استمرار ظاهرة الانكماش الاستثماري الخاص في ظل هيمنة القطاع العام.

لذلك فالامر يتطلب اعادة تقويم السياسات الاقتصادية الزراعية والمالية وتحديد اثارها على شروط التنمية الزراعية ومتطلباتها والتكيف معها توقعاً لحصول زيادات في الناتج المحلي الزراعي وزيادة المساهمة في تكوين الدخل القومي المعتمد على النفط اساساً.

اولاً. مؤشرات المرحلة الحاضرة

ان الاتجاهات الحالية التي بدأت الدولة تتحسسها تتمثل في ضرورة الاستفادة القصوى من اقتصاد السوق الذي يعني بدوره الارتكاز على الامكانات المالية والمادية المتاحة لهذا الاقتصاد ولاسيما الوطنية منها والتي بقيت مقيدة الحركة مدة طويلة من الزمن بسبب السياسات السابقة الخاصة بالانتاج والاستثمار والصرف والنقد وغيرها.

ولعل في تجارب الدول المتقدمة وبعض البلدان النامية كما في دول جنوب شرق آسيا ودول الخليج العربي التي تميزت باستثماراتها الاقتصادية الكبيرة هي خير دليل يستهدف الاستفادة من مزايا الاسواق الحرة وحوافزها اضافة الى مزايا الاسعار التي تؤدي المنافسة فيها بين المشاريع المختلفة للحصول على اكبر انتاج باقل التكاليف.

ان رؤية ثاقبة للمستقبل وبما يكفل القدرة على مواجهة اعبائه ومتطلباته تحتاج الى تغيير في الكثير من المناهج والأساليب القديمة والاعتماد على موارد بشرية مؤمنة بالتعليم والتدريب تتطلب الانسجام والمعلوماتية والتحديث. كما ان التغيرات في البناء الهيكلي لمؤسسات الدولة تتطلب الانسجام التام مع التوجهات الجديدة نحو اقتصاد السوق لكي تتم المواءمة بين هذين الاتجاهين اللذين يصبان في قناة واحدة تتسم بالسرعة والدقة في الإنجاز.

ولعل التساؤل الملح هنا يكمن في الآتي:

ما السياسات والاجراءات المطلوب اتخاذها في قطاع الزراعة في الفترة الحالية والقادمة للتخلص من سلبيات المرحلة الماضية من جهة وبما يكفل اعادة بناء الزراعة لزيادة التراكم الرأسمالي فيها من جهة اخرى... ؟

ثانياً. مؤشرات المرحلة المقبلة

ان التجارب العملية لمعظم البلدان المتطورة زراعياً والنامية على حد سواء افرزت آفاقاً للتنمية الزراعية المستدامة تستند الى توفر وتطبيق حزمتين من السياسات والبرامج التي تتضمنها ستراتيجيات التنمية، الحزمة الاولى تتعلق بالعوامل الكمية (Quantitative Factors) كالأرض والايدي العاملة في الزراعة وراس المال إضافة للموارد الطبيعية المتاحة. اما الحزمة الثانية وهي المتداخلة والمتفاعلة مع الحزمة الاولى فتتعلق بنوعية الاستراتيجيات والسياسات (Quantitative Factors) والتي تختص بالسياسات والبرامج والخطط التأشيرية مقرونة التطبيق مع عوامل الحزمة الاولى مثل سياسات الانتاج والتسويق والتمويل والاستثمار والارشاد الزراعي وغيرها والتي من شأنها ان تؤدي الى كفاءة الادارة المزرعية (للمنتجين) فضلاً عن الادارات الزراعية المشرفة على القطاع الزراعي، وهذه مصدرها العلم ومفاهيم النظرية الاقتصادية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتقانات الحديثة.

الحزمة الثانية اساسية جداً في اقترانها مع وسائل الانتاج ومستلزماته المتاحة لاحداث التنمية الزراعية المنشودة في الامدين المتوسط والبعيد.

ان المراجعة السريعة لحركة ومسار القطاع الزراعي في العراق منذ منتصف عام ٢٠٠٣ تشير بما لا يقبل الشك الى استمرار التخلف والتعثر والشلل لعدم وجود او حتى وضوح ستراتيجية للتنمية الزراعية وبرامج تستطيع النهوض بواقعه. فاذا كان معدل الزيادة بالانتاج الزراعي خلال العقدين الماضيين يسير بالسالب (-١,١٪ سنوياً) فان المؤشرات الميدانية الحالية تشير الى ادنى من ذلك فقد تدنى مستوى الامن الغذائي (الاكتفاء الذاتي) من حدود ٧٥٪ مطلع السبعينيات الى اقل من ٣٠٪ في الوقت الراهن . وصحيح جداً ما يشار الى وجود مشاكل موروثة في الزراعة لاسيما مشكلة تدهور انتاجية الارض والعمل وكذلك رأس المال الصغير المستثمر حالياً وانتشار الملوحة وغيرها.

جدير بالذكر ان وزارة التخطيط قامت حديثاً (عند وضعها لاستراتيجية التنمية الاقتصادية (٢٠٠٥/٢٠٠٧) بوضع مؤشرات لاستراتيجية القطاع الزراعي ببضع جمل حددتها باعادة تأهيل البناء التحتاني للقطاع وتقليص حجم الاعانات المقدمة للمزارعين وحماية الثروة الحيوانية والمراعي والمحافظة على التوازن الطبيعي وبعض الأمور الأخرى المعروفة والعامة جداً .

على اننا نقول انه بعد مرور اكثر من سنتين على انتهاء النظام السياسي السابق ومعه نظام إجبار الفلاحين والمزارعين على تسليم حاصلاتهم الزراعية وباسعار مسبقة (حوالي ثلثي السعر العالمي للقمح مثلاً) لم نر احداً يبحث في موضوعة الاستراتيجية المقبلة للتنمية الزراعية والسياسات الواجب اتباعها وحيث بات الفلاحون وصغار المزارعين ضائعين في خضم المنافسة السوقية الشديدة للسلع الزراعية المستوردة.

وبالرغم من اليقين بأن نظام اقتصاد السوق هو الكفيل باحداث التنمية الزراعية وان هيمنة الدولة على القطاع الزراعي لاكثر من ثلاثة عقود من الزمن ساهمت باستمرار تخلف الزراعة العراقية، الا ان الدولة يجب عليها تنظيم الاستثمار في هذا القطاع وإداراته (دون التدخل في آليات السوق) من خلال وضع ستراتيجية واضحة وشفافة لهذا القطاع توضح فيها ما للمزارعين والمستثمرين وما عليهم في مهنتهم الزراعية وذلك لمساعدتهم في تجاوز حالة الضياع السائدة عندهم الان وافهامهم بالمتغيرات الاقتصادية الجديدة وكيفية التعامل معها في الظرف الجديد من الانفتاح الذي من شأنه ان يعزز من قدراتهم الاستثمارية والانتاجية للتوسع في مختلف نشاطات الزراعة العراقية كالانتاج الحيواني والدواجن والاسماك والصناعات الزراعية وانشاء البساتين اضافة للحبوب.

ثالثاً. الاطر الاساسية لاستراتيجية التنمية الزراعية المقترحة

١- ضمن الاطار الاقتصادي العام.

أ. توضيح ونشر الفلسفة الاقتصادية للدولة السائرة نحو اقتصاد السوق بشكل محدد ودقيق.

ب. التحرير الاقتصادي التدريجي القائم على ازالة قيود وحواجز مركزية الادارة والتخطيط وقيود التجارة الداخلية مقرونة بتوفير البيئة المناسبة لتشجيع المنافسة والاستفادة من حوافز السوق والاسعار لمشاريع القطاع الخاص بانتظار ريادته للاقتصاد الوطني.

ج. تقليص عمل الحكومة في المجالات التي يمكن للقطاع الخاص النهوض بها بشكل اكثر كفاءة، مع تفعيل دورها في الميادين التي لا يستطيع (او لا يرغب) القطاع الخاص ولوجها مثل مهام البنى الارتكازية والخدمات العامة وغيرها من ذوات النفع العام التي يجب ان تستمر بها استناداً لمفاهيم الكفاءة الاقتصادية والتقنية.

د. صيانة الملكية الخاصة في ظل القانون واحترام حريتها وعدم التعرض لها الا في الحالات التي قد تتعارض مع النفع العام.

هـ. التركيز على رسم السياسات المالية والنقدية وضمان استقرار اسعار الصرف لحماية التجارة الخارجية والداخلية للعمل على تشجيع الاستثمارات الخاصة وطمأنتها مع العمل على توسيع انشاء مصارف الاستثمار الخاصة والعامة في ظل تسهيلات انتمائية ميسرة.

٢- استراتيجية التنمية الزراعية

أ. اعادة تأهيل مشاريع الري والبزل وصيانة الترب باعتبارها حجر الزاوية لرفع انتاجية الدونم الواحد من الاراضي الزراعية لاسيما في جنوب البلاد والتي وصلت الى مرحلة الانتاجية الحدية، بمعنى انها ليست اقتصادية بسبب احتياجها الى نسب عالية من مدخلات الانتاج للحصول على ناتج لا تنجم عنه اية قيمة مضافة تذكر، وهذا يتطلب التنسيق المتكامل والمستمر مع وزارة الموارد المائية.

ب. حل مشاكل الملوحة والتغدق والتصحر والاهتمام بنشاط المراعي الطبيعية والغابات والمسطحات المائية لتنشيط الانتاج الحيواني والثروة السمكية وغيرها.

ج. توفير السلف والقروض الاستثمارية وتطوير عمل الصرف الزراعي وزيادة الاموال المخصصة للاقراض مع تسهيلات ائتمانية ميسرة بغية تنشيط انتاج الدواجن وانشاء البساتين وزراعة الخضراوات والمحاصيل العلفية.

د. توفير بيانات احصائية تتعلق بمعلومات واخبار السوق (Market informations) تذاع او تنشر يومياً واسبوعياً لتعريف المزارعين بحالة الاسواق من حيث المستويات السعرية والكميات المسوقة في البلاد ليتسنى لهم التحرك في ظل المنافسة المتاحة لتعظيم الكفاءة التسويقية

هـ. الاستمرار بدعم مدخلات الانتاج الزراعي الرئيسة من بذور واسمدة ومكائن ومبيدات الآفات والامراض التي تصيب النباتات والحيوانات..

و. واذا ما اضطرت الدولة لتقليص دعم مستلزمات الانتاج لسبب او لآخر فالضرورة تقضي بوضع سقف زمني لتقليص الدعم تدريجياً ولمدة قد تطول لخمس سنوات قادمة او ربما اكثر.

ز. وضع وتطبيق سياسة واضحة للارشاد الزراعي لتوجيه المزارعين نحو الزراعة الحديثة واستخدام المبتكرات المستجدة اضافة لتوجيههم لتطبيق نتائج البحوث الزراعية العملية التي ينبغي ان تضع تصورات جديدة عنها للخروج من واقعها التقليدي.

ح. تشجيع الاستثمار الخاص في الزراعة مع الترويج لفرص الاستثمار المتاحة في القطاع الزراعي. وهذ الامر يتطلب توفير ونشر قاعدة احصائية ومعلوماتية مثل:

- مسوحات كاملة عن الاراضي المزروعة المهيأة للاستثمار من حيث المساحات والخصوبة والموقع ... الخ .
- معلومات واحصاءات عن طرق الارواء الزراعي وكميات المياه المتوفرة للزراعة للمناطق المرشحة للاستثمار .
- دراسات واحصاءات عن الطاقة الاستيعابية للسوق الزراعية العراقية ممثلة بحجم الطلب وتنبوءات العرض والاسعار والامكانات المتاحة للخدمات المقدمة من الدولة.
- بيانات واحصاءات عن واقع الصناعات الزراعية والغذائية خاصة بالنسبة للتمور والالبان والجلود والاقطان وغير ذلك من خامات الصناعة الزراعية التي بات الطلب عليها متزايداً.
- بيانات وإحصاءات عن المسطحات المائية والانهر الممكنة الاستثمار لاغراض تطوير وتنمية الثروة السمكية.
- مسوحات عن الموجود والمطلوب من مشاريع الثروة الداجنة ومحطات ابقار الحليب لتسهيل الترويج للاستثمار فيها.

ط. نعتقد بأهمية تأسيس مجلس للاعمار الزراعي مؤلف من مستشارين في الاقتصاد الزراعي والتخطيط والهندسة الزراعية يأخذ على عاتقه مهمة التخطيط متوسط وبعيد المدى لتنمية وتطوير القطاع الزراعي وربطه بالسوق الدولية وتم خلاله وضع السياسات والبرامج التفصيلية المستقرة لضمان استمرار اتجاهات التنمية الزراعية بخطها الواضح بغض النظر عن توالي الوزارات والادارات الزراعية لهذا القطاع.

ي. استناداً للفلسفة الاقتصادية الجديدة للدولة، نرى ان يقتصر دور وزارة الزراعة في ادارتها غير المباشرة للقطاع الزراعي على المحاور الرئيسة التالية:

- التركيز على تقديم جميع الخدمات الزراعية ولاسيما خدمات وقاية النباتات من الامراض والحشرات وخدمات الصحة البيطرية لحماية الثروة الحيوانية.
- التركيز على موضوعة الارشاد الزراعي واعادة تأهيله لتعريف المزارعين بالعمليات الزراعية المبتكرة ونشر التقانات الحديثة في الانتاج والتسويق وتربية الحيوانات المزرعية وكذا بالنسبة للثروة السمكية والدواجن والزراعة المحمية (المبكرة) من خلال اساليب مبتكرة وحديثة من شانها زيادة انتاجية الارض والعمل وراس المال المستثمر. فالارشاد الزراعي كان مشهوداً له ابان الخمسينيات والستينيات من قبل جميع المنظمات الزراعية العالمية المتخصصة مثل منظمة (FAO) وغيرها.
- اعادة تأهيل هيئة البحوث الزراعية التطبيقية لنشر نتائجها باسلوب ارشادي مبسط بين الفلاحين والمزارعين ولاسيما تلك النتائج الخاصة بتطوير اصناف البذور المحسنة عالية الانتاجية وطرق الوقاية من الامراض والحشرات واسباب التسويق الزراعي وما شابه.

في الهم الاقتصادي

الرسالة التي نتمنى ان تخدم الجميع

حسام الساموك

لعل اشد ما يحير الكاتب ان يفهم ما يكتبه بعكس ما يرمي إليه، وكنت قد نشرت في عمودي اليومي موضوعاً تحت عنوان (اشكاليات المصرف المتحد ومتطلبات المشاركة الاجنبية) بالعدد الصادر في ٢٠٠٥/٦/٢١ تطرقت فيه الى حادثة تقديم جمع من مساهمي المصرف طلباً الى السيد وزير التجارة يطعنون فيه بآلية المشاركة التي تم ابرامها مع مجموعة من المستثمرين العراقيين باعتبارها لا تستجيب لمصلحة المساهم، ثم اقدام السيد وزير التجارة على تشكيل لجنة تحقيقية في ضوء الطلب لدراسة الاشكالية، ثم قرار اللجنة بالمصادقة على صفقة المشاركة، لكن دائرة تسجيل الشركات ترددت في اتمام الاجراءات المتعلقة بها وقيل ان القضية كتب بشأنها الى مجلس الوزراء بعد ان تم شمول معاملتي المشاركة الخاصة بمصرف الائتمان والاهلي بالموضوع ذاته.

وعرجنا في العمود على اللعبة المشكوك فيها التي اقدمت عليها بعض المصارف في استغلال عمليات المشاركة لاغراض مشبوهة تستهدف انتفاع اصحاب تلك المصارف من حالة الارتفاع المفاجئ في اسعار اسهم المصارف نتيجة تفشي اخبار تلك المشاركات، بل ان بعض تلك الاخبار يصطنع اصطناعاً لتحرير بيع كميات هائلة من الاسهم بارقام تصل الى ضعف اسعارها المتداولة. ولم نتردد في بعض الاحيان من ذكر اسماء تلك المصارف وتصرفات اداراتها المدانة.

لكن ما فاجأنا في رسالة المصرف المتحد العتاب الشديد الذي وجهه الينا حين اقتبست مفردات من مقالنا اليومي الذي نوجه فيه اللوم الى مصارف بعينها لمخالفاتها الموثقة في متن المقال ، إذ اعتبرت ادارة المصرف المتحد بتسرعها الواضح في قراءة المقال انها المقصودة في ذلك برغم اننا لم نخف مطالبنا المستمرة باعتماد المنهج الذي اخذت به ادارة المصرف المتحد، اذا ما اصاب أي مصرف ما يدعوه لدعم موقفه المالي عبر المشاركات، داعين الى ان تتجه هذه الفعاليات للمشاركات الوطنية بالبحث عن ممولين عراقيين او دمج للمصارف الوطنية كما يحصل في بلدان العالم المختلفة من دون الهرولة المذلة وراء المصارف الاجنبية التي كانت في حيز كبير منها تنعقد صفقاتها كما ذكرنا خلف ابواب موصدة يعلم الله ماذا يتحقق فيها من اتفاقات سليمة او غير سليمة.

ان ما نتعرض اليه في تناولنا للاجراءات التي تتواصل على قدم وساق في اوساطنا المالية والاقتصادية انما نتطلع جاهدين لتصويب حالات الخطأ التي تعترض سلامة انجاز بعضها، بينما شهد قراؤنا بشتى مواقعهم الحماسة التي نبديها في تعزيز ما يتحقق من اجراء سليم دعماً لكل ما يعزز مسيرة اقتصادنا ويحمي ثروتنا الوطنية ويجنب توجهاتنا الاقتصادية والصناعية والانتاجية المختلفة عوامل الضعف والانكماش والفساد منتظرين بكل شوق (إسهام من يقوم تلك الفعاليات بكل مفرداتها ويدعم سعينا جميعاً لبناء عراق يرفل بسعادة كل بنيه.

نظرة اقتصادية لواقع التمريض في العراق

بغداد / سناء النقاش

عندما اردت الكتابة عن موضوع التمريض من وجهة نظر اقتصادية استغرب بعضهم ولكن الدكتور ثامر العبيدي الاختصاصي بالاقتصاد في جامعة بغداد اكد انه هناك علاقة وثيقة بين الاثنين إذ ان لكل عملية اقتصادية لابد من موارد اولية وتخطيط وايد عاملة متخصصة واحتياج لهذا النوع من العمل او الخدمة في المجتمع والتمريض عمل يتطلب موارد أولية وتدريباً وتخطيطاً وايدي عاملة متخصصة لتتحقق عملية المدخلات والمخرجات، في عمل خدمي اقتصادي يفيد المجتمع ويعود عليه بالتطور والتقدم الصحي والاقتصادي ومن منطلقات حديث الدكتور العبيدي بدأت بالسؤال في وزارة الصحة عن عدد العاملين في هذا المجال الخدمي الصحي الاقتصادي ومدى الحاجة الفعلية في عراق اليوم الى هذا النوع من التخصص فبين لنا السيد كريم عباس معاون مدير شؤون التمريض في الوزارة ان هناك عجزاً كبيراً في هذا المجال وشحة واضحة في الملاك النسوي تصل الى ٥٠٪ من الحاجة الفعلية حيث يوجد ٢٨ الف ممرضة وممرض في العراق وهذا رقم متدن جداً قياساً الى عدد الاطباء والمستشفيات الموجودة في الحقل الحكومي والاهلي على السواء وكلهم يشكون من تدني الاجور قياساً الى حجم العمل الذي يؤدونه في حين ان الحاجة الفعلية تتطلب وجود مليون ونصف المليون ممرض وممرضة .

اما الممرضة تهاني عبد علي فقد أكدت ان هناك عزوفاً عن هذه المهنة بسبب ما يتردد من الفاظ جارحة او اتهامات للعاملين في هذا القطاع مما يسبب وجود نظرة قاصرة في حين ان العالم باجمعه يسمي الممرض والممرضة بملاك الرحمة ويغدق عليه الرواتب المجزية والمخصصات والحوافز والارباح.

اما السيد قاسم محمد عزاوي عضو الهيئة الادارية ومسؤول الاعلام في نقابة التمريض العراقية فيحصر اسباب تدني العمل في هذا المجال وعزوف الفتيات عنه الى اسباب اقتصادية تنحصر بالرواتب فضلاً عن اسباب اجتماعية تتمثل في النظرة الى الممرضة.

اما الدكتورة ابتسام خلف من قسم العلوم الطبية في كلية التمريض فتحدثت عن أقسام الكلية قائلة : هناك دراسات جادة في الكلية تتمثل في فرع تمريض النسائية والتوليد وفرع صحة المجتمع ودروس عن اداب مهنة التمريض والتشريح والكيمياء الحياتية عامة والسريرية وعلم الأنسجة والأدوية والتغذية العلاجية، والكلية تضم ٤٢ تدريسياً الا ان هجرة بعضهم جعل الدراسة تتلكأ في بعض الأقسام والسبب هو العامل الاقتصادي اذ ان الرواتب قليلة وساعات العمل طويلة مع وجود مغريات مادية ومعنوية كبيرة في الجامعات العربية والاوربية في الكليات المماثلة لذلك ادعو الدولة الى دراسة الوضع الاقتصادي لتدريس هذا النوع من الاختصاص فوجود المرضين والممرضات من ذوي الاختصاص العالي يشكل علامة مهمة في دفع عملية العمل الصحي الى امام ونقطة مشعة في برنامج الدولة الانمائي.

واتفقت معها في هذا الرأي الدكتورة اسمهان عدنان وبينت ان هناك رغبة اجتماعية في تطوير هذا النوع من العمل ومع وجود وانتشار المستشفيات الأهلية الخاصة حالياً الا ان أولياء الامور في العديد من الاحيان يرفضون انخراط أولادهم الذكور والاناث في التمريض سواء كانت الدراسة في الكلية او الإعدادية وتضيف:

أتصدقون ان إعدادية التمريض قد خرجت خمس ممرضات فقط في العام الماضي؟ في حين يجب ان توفر الابنية التعليمية اللازمة والمناسبة وتقديم حوافز مغرية لطلاب الاعداديات والكليات الخاصة بالتمريض وإصلاح سياسة التعليم التمريضي باصدار قرار يقضي بتحديد تعليم التمريض بالمستوى الجامعي كليات ومعاهد واستخدام نظام تعليمي جديد كما هو الحال في امريكا وبريطانيا وفرنسا للارتقاء بمستوى الملاكات التمريضية وتفعيل دور اللجنة الوطنية بمناهج التمريض من خلال التنسيق بين وزارة التعليم العالي ووزارة الصحة واعادة النظر بالمنهج الدراسي لاقسام التمريض في المعاهد التقنية ووضع ضوابط ومعايير موحدة لمناهج التمريض بما يؤدي الى اعداد خريجين ضمن المواصفات الاكاديمية من اجل تجاوز المشكلات التي يعاني منها قطاع التمريض وليكن التمريض خطوة جديدة باتجاه تشغيل جيش العاطلين عن العمل .

وبعد ذلك دعت الدكتورة اسمهان الى وجود حملة اعلامية تتبناها وزارة الصحة والصحف واجهزة الاعلام المرئية والمسموعة في تشجيع الشباب للتقديم الى اعداديات التمريض وكليات التمريض.

اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٧٠	١٤٨٠
اليورو	١٨٥٠	١٨٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٢٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٤٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٣٩٥	٤٠٠
الريال السعودي	٣٨٥	٣٩٠
الليرة السورية	٢٧	٢٨

الدينار العراقي في البورصة العالمية

	سعر الصرف بالدينار مقابل الدولار	سعر الصرف بالدينار مقابل عملة بلد البورصة
الاردن	١٤٧٠	٢٠٥٩
الكويت	١٤٧٤	٤٩٩٥
ابو ظبي	١٤٦٨	٣٩٥